

تحذير فلسطيني من استيلاء الاحتلال على "أملك الغائبين" بالضفة



السبت 10 سبتمبر 2016 06:09 م

حذرت هيئة فلسطينية رسمية، من استيلاء الاحتلال على أراضٍ تعود ملكيتها لمواطنين فلسطينيين غادروا الضفة الغربية المحتلة خلال حرب 1967 وتعتبرها "إسرائيل" "أملك غائبين"، تحت ذريعة "الأوامر العسكرية"، لصالح إنشاء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة □

وأشار "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان" التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في بيان اليوم السبت، إلى أن المستويات السياسية في حكومة الاحتلال "تكسر ترتيبات قانونية لنيابة الاحتلال، بغرض الوصول إلى حل على حساب أصحاب الأراضي الفلسطينيين بما يتعلق ببؤرة عمونا الاستيطانية".

وكانت النيابة العامة للاحتلال في ثمانينيات القرن الماضي قد أقرت حظر استعمال "أملك الغائبين" لغرض إنشاء مستوطنات، حيث ينص القانون على إعادة الأرض لأصحابها الأصليين في حال رجوعهم للسكن في المنطقة، إلا أن المستوطنين لن يخضعوا لمثل هذا القانون وسيرفضون إخلاء الأراضي □

وكان مواطنون من قرى "سلواد" و"عين يبرود" و"الطيبة" في محافظة رام الله والبيرة، قدموا اعتراضات إلى الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال، بعد إعلانها عن أراضٍ محاذية للبؤرة الاستيطانية "عمونا"، "أملك غائبين"، تمهيداً لنقل مباني البؤرة إليها وسلب معظم هذه الأراضي □

وناشد المكتب، المجتمع الدولي بالتدخل السريع للضغط على حكومة الاحتلال من أجل وقف مصادر الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان استناداً إلى تقرير صادر عن الأمم المتحدة □

وطالب المكتب الوطني، مجلس الأمن الدولي بسرعة اتخاذ إجراءات دولية رادعة، من شأنها إجبار "إسرائيل" كقوة احتلال، على وقف الاستيطان □

يشار إلى أن "قانون أملك الغائبين"، هو قانون "إسرائيلي" أقره برلمان الاحتلال (كنيست) عام 1950، يشترع بموجبه الاستيلاء على الأراضي والممتلكات التي تعود للفلسطينيين الذين هجروا منها ونزحوا عنها إلى مناطق أخرى نتيجة الاحتلال "الإسرائيلي" لفلسطين 1948، والذي يسمح بموجبه بوضع ممتلكاتهم تحت تصرف "القيّم على أموال الغائبين"، والذي يمثل الدولة العبرية، وفق "قدس برس".

و"القيّم" الاحتلالي على أملك الفلسطينيين هو موظف يعين من قبل وزير المالية الإسرائيلي، حيث وُضعت كل أملك الغائبين في يده ومنحت له صلاحيات واسعة في التصرف بها بشتى الطرق، حتى يبيعها، كما يحق له وضع اليد على أملك الفلسطينيين حين يجد ذلك مناسباً، بمجرد الإعلان كتابياً عن أي شخص أو جماعة بأنهم غائبون □

وسمح هذا القانون للاحتلال بالاستيلاء والسيطرة على الآلاف من المنازل والعقارات وملايين الدونمات، كما وهدف إلى منع عودة أي من المهجرين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي تركوها قبل حرب 1948 أو أثنائها أو بعدها □